وفقاً لتحليل حديث لغرفة تجارة وصناعة دبي

النظام المالي العالمي التقليدي يشهد تحولاً جذرياً باتجاه التمويل الإسلامي

في إطار استعدادات غرفة تجارة وصناعة دبي لتنظيم الدورة العاشرة من المنتدى الاقتصادي الإسلامي العالمي في أكتوبر القادم، أظهر تقرير حديث للغرفة مبني على تقرير حديث لشركة «ارنست اند يونغ» أن النظام المالي العالمي التقليدي يشهد تحولاً جذرياً باتجاه التمويل الاسلامي، حيث سجلت الأصول المصرفية الإسلامية العالمية معدل نمو تراكمي سنوي بنسبة 16 في المئة خلال الفترة من 2008–2012، ومن غير المرجح أن يفقد التمويل الإسلامي هذا الزخم الكبير، خاصة وأن تحليل لغرفة دبي يتوقع أن يصل معدل النمو السنوي المركب للأصول المصرفية الإسلامية في الدولة إلى نحو 17 في المئة خلال الفترة من 2013 وحتى 2018.

وقد أدى تركيز قطاع التمويل الإسلامي على بدائل منخفضة المخاطر إلى بقائه في منأى عن الأزمات المالية. وتمكنت المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية من رفع نسبة نمو حصتها في سوق الخدمات المالية بشكل متسارع، وبنسبة تزيد عن 50 في المئة مقارنه مع نمو القطاع المصرفي التقليدي في بعض الأسواق.

وكشف التحليل عن عدد عملاء المصارف الإسلامية حول العالم والذي قدر بنحو 38 مليون عميل، يوجد ثلثيهم في ستة دول هي: قطر، واندونيسيا، والسعودية، وماليزيا، والإمارات، وتركيا، ومن بين هذه الأسواق الستة الواعدة تعد السعودية السوق الأكبر بالنسبة لحجم اصول المصارف الإسلامية، بقيمة تقدر بنحو 285 مليار دولار أمريكي في 2013، مقارنة مع 245 مليار دولار أمريكي في 2012. ووفقا لمخرجات البحث، تستحوذ السعودية على حوالي 43 في المئة من إجمالي الأصول المصرفية الإسلامية في الست دول المذكورة. والتي تشكل حوالي 53 في المئة من إجمالي الأصول المصرفيه المحلية في المملكة العربية السعودية.

وتعتبر دولة الإمارات محوراً رئيسياً في قطاع التمويل الإسلامي، مع نمو إجمالي أصول القطاع إلى 95 مليار دولار أمريكي في 2013، مقارنه مع 83 مليار دولار أمريكي في 2012. وحسب التقرير، فمن غير المتوقع أن تتراجع معدلات النمو في هذا القطاع، وذلك بسبب التصاعد المتوقع لمعدل النمو السنوي المركب لأصول قطاع التمويل الإسلامي، والذي سيصل الى 17 في المئة خلال الفترة من 2013 وحتى 2018.

ووفقا لتقرير التنافسية العالمي للمصارف الإسلامية لعام 2013 – 2014، فإن خمس أصول النظام المصرفي في الست دول المذكورة تحولت الى الصيرفة الإسلامية، وفي السعودية ارتفعت نسبة الطلب على المصارف الإسلامية بنسبة تجاوزت 50 في المئة من قيمة الأصول. وفي عام 2012 كانت مجموعة دول قطر، واندونيسيا، والسعودية، وماليزيا، والإمارات، وتركيا، أسرع الأسواق نمواً في قطاع المصارف الإسلامية، بحجم أصول إجمالي وصل الى 567 مليار دولار أمريكي. مسجلة بذلك معدل نمو سنوي مركب وصل إلى 16.4 في المئة خلال الفترة من 2008 وحتى 2012، وفقا لتحليل غرفة دبي.

وعلى الصعيد العالمي توقع البحث أن يحقق القطاع المصرفي الإسلامي ارباحاً تقدّر بـ 30.5 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2018، مدفوعة بشكل رئيسي من التركيز على مجال الخدمات المصرفية للافراد. فخلال عام 2012 قدرت قيمة الأرباح المصرفية الإسلامية لدول: قطر واندونيسيا والسعودية وماليزيا والإمارات وتركيا بنحو 9.4 مليار دولار أمريكي، ومن المتوقع أن تصل إلى 26.4 مليار دولار أمريكي بحلول 2018.

وفي تعليق له على نتائج التحليل ، قال اشرف جمال، مدير التمويل الإسلامي العالمي في شركة برايس وترهاوس كوبرز: « يعد قطاع التمويل الإسلامي جزءا أساسيا من الاقتصاد الإسلامي العالمي الذي يشهد نمواً سريعاً، حيث تتطلع المؤسسات المالية الإسلامية لزيادة حجم السيولة المالية من خلال عمليات التوسع الإقليمي والدولي، وما يؤكد هذا التوجه قيام مصرف أبوظبي الإسلامي بالاستحواذ على عمليات الخدمات المصرفية للافراد من «باركليز» في الإمارات، واستحواذ بنك دبي الإسلامي على حصة تصل إلى 25 في المئة من بنك «بانين الشريعة» في أندونيسيا، بالإضافة للإعلان الأخير عن إنشاء بنك إسلامي متخصص في الصادرات والواردات، وهو الأول من نوعه في العالم، يقوم على ثلاث ركائز أساسية هي: توافقه مع الشريعة الإسلامية، الاعتماد المباشر على التجارة، وأن يُدار من قبل القطاع الخاص».

وسلط اشرف جمال الضوء خلال حديثه على أهمية دبي كمركز رائد بالمنطقة في مجال إصدار الصكوك قائلا: «مع وجود اكثر من 16 مليار دولار أمريكي من الصكوك المتوقع إصدارها بحلول نهاية العام الجاري، تؤكد دبي على دخول سوق رأس المال الإسلامي في الإمارة مرحلة جديدة تشهد توسعاً ملحوظاً، إضافة إلى صكوك دبي السيادية والتي تصنف على أنها واحدة من أفضل الأدوات في العالم».

ومن جهة أخرى يشير تحليل غرفة دبي الى أن العديد من المصارف الإسلامية الخاصة بالخدمات المصرفية للأفراد تعاني من ربحية أقل من البنوك التقليدية، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى ارتفاع نفقات المنتجات المركبة، وطول الإجراءات. وتشير التقديرات إلى أن البنوك الإسلامية الرائدة سجلت في المتوسط 19 في المئة انخفاض في العائد على حقوق المساهمين مقارنه مع المصارف التقليدية. ويقدر متوسط العائد على حقوق المساهمين لأهم 20 مصرف من المصارف الإسلامية الرائدة حوالي 12.6 في المئة مقارنة بمتوسط قدره 15 في المئة للبنوك التقليدية.

ويدعم تحليل الغرفة المؤشرات الاقتصادية الأخيرة التي تشير إلى توسع نطاق التمويل الإسلامي لا سيما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتشير تقديرات «بيت التمويل الكويتي» خلال 2013، إلى أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بدون دول الخليج لاتزال منطقة استراتيجية لسوق التمويل الإسلامي بإجمالي حجم أصول يصل إلى 599.4 مليار دولار أمريكي ، تليها دول الخليج التي تصل القيمة الإجمالية لحجم أصولها 536.9 مليار دولار أمريكي.

ومن المثير للاهتمام أيضا نمو حجم أصول التمويل الاسلامي في مناطق أمريكا الشمالية وأوروبا، حيث تصل قيمة الأصول المصرفية الى 59.8 مليار دولار أمريكي. فيما قدرت قيمة الأصول الإجمالية بنحو 71.6 مليار دولار امريكي عام 2013، مما يعكس نجاح هذا القطاع في كسب حصة سوقية أكبر ومجالات اقتصادية جديدة ومختلفة.

شعار الدورة العاشرة من المنتدى الاقتصادي الإسلامي العالمي

القبندي يعلن إشهار شركة بورصة الكويت رسمياً وانتخاب أول مجلس إدارة

عبدالله القبندي

أعلن رئيس اللجنة التأسيسية لشركة بورصة الكويت عبدالله القبندي اشهار كيان الشركة الجديد رسميا بعد الموافقة على إجراءات التأسيس واتباع كل الاجراءات الواردة في عقد التأسيس.

وقال القبندي أمام اجتماع الجمعية العامة التأسيسية للشركة في مبنى البورصة بنسبة حضور 100 في المئة إنه تم اعتماد النظام الاساسي للشركة من قبل وزارة التجارة والصناعة وموافقة هيئة أسواق المال والتوثيق من إدارة التسجيل بوزارة العدل والنشر في الجريدة الرسمية «الكويت اليوم». وأضاف ان اللجنة التأسيسية فتحت حسابا للشركة في أحد البنوك الكويتية وأودعت هيئة أسواق المال فيه ما نسبته 25 في المئة من حصتها في رأس المال المصدر وبلغت ستة ملايين دينار كويتي.

وأوضح انه تم انتخاب أعضاء مجلس الادارة الاول للشركة المكون من 8 اعضاء حسب نص القانون وتعيين خمسة اعضاء من جانب هيئة أسواق المال هم خالد عبدالرزاق الخالد وصلاح عبدالله العثمان ومحمد احمد السقاف وعصام عبدالمحسن المرزوق وموسى احمد الكندري اضافة الى ثلاثة اعضاء مستقلين هم محمد سعود العصيمي وحسام عبدالرحمن البسام وسعود فيصل المطوع.

وأشار القبندي الى ان اللجنة التأسيسية لشركة بورصة الكويت «وهي شركة مساهمة كويتية عامة» أوصت مجلس الادارة باعتماد مكتب «ديلويت – بدر الوزان» مراقبا لحسابات الشركة. ويأتي تأسيس الشركة استنادا الى القانون رقم 7 لسنة 2010 بإنشاء هيئة أسواق المال الكويتية الذي نص على أن تؤول جميع أصول سوق الكويت للأوراق المالية الى ملكية هيئة أسواق المال.

ونص القانون على قيام هيئة أسواق المال بتخصيص سوق الكويت للأوراق المالية ونقل ملكيته الى القطاع الخاص ومن المقرر طرح ما نسبته 50 بالمئة من إجمالي رأس المال المصرح به بمزاد علني بين الشركات المسجلة في البورصة.

وبناء على ذلك توزع الاسهم على شرائح بمقدار كل منها 5 بالمئة من اجمالي رأس المال المصرح به وطرح 50 بالمئة من أسهم رأسمال الشركة المصرح به في اكتتاب عام على المواطنين الكويتيين.

رفع الأسعار يزيد استهلاك بنزين «80» بمصر

محطات الوقود في مصر تعاني مجددا

تجددت أزمة الطوابير مرة أخرى أمام محطات توزيع الوقود في مصر، وخاصة أمام المحطات التي توزع بنزين 80 الذي يعد الأقل سعرا رغم الزيادات الجديدة التي اقرتها الحكومة المصرية مؤخرا في إطار حزمة من الإجراءات التقشفية لتقليص عجز الموازنة.

وقال أصحاب محطات توزيع وقود إن نسب الإقبال على بنزين 80 والمعروف بانه الأقل سعرا رغم رفع أسعاره مؤخرا، ارتفعت بنسب تقترب من 60 في المئة ، حيث ان فارق السعر بين بنزين 80 و92 كبير جذب شريحة كبيرة من أصحاب السيارات وخاصة موديلات ما قبل 2010 لاستخدام البنزين الأقل سعرا في مصر.

وأوضح كمال عبد الوهاب، صاحب محطة توزيع وقود، ان نسب الإقبال على استخدام بنزين 80 ارتفعت بشكل كبير منذ قيام الحكومة برفع أسعار الوقود.

ورغم ان أزمة الطوابير قبل رفع أسعار الوقود كانت بسبب عدم توافر اي انواع البنزين وفي حال وجود بنزين 92 فإن الجميع يستخدمونه، لكن تغير الوضع في الوقت الحالي وبدا أصحاب السيارات ينتظرون بنزين 80 الأقل في السعر عن بنزين 92 بحوالي جنيه تقريبا.

وارجع عودة الطوابير إلى عدم توافر بنزين 80 في جميع محطات توزيع الوقود، لافتاً إلى أن هناك من ينتظر بالساعات لحين تعبئة بنزين 80 الأقل سعرا.

ورغم ذلك لكن وزارة البترول والثروة المعدنية بمصر ارجعت ارتفاع استهلاك بنزين 80 إلى زيادة استخدام المولدات الكهربائية بعد زيادة ساعات تخفيف الأحمال مع ارتفاع درجات الحرارة.

وضحت الهيئة المصرية العامة للبترول نحو 26.74 مليون لتر من البنزين منها 14.7 مليون لتر بنزين 80 و 12.04 مليون لتر بنزين 92، كما تم ضخ 42.96 مليون لتر سولار.

وبعد الزيادة الأخيرة التي اقرتها الحكومة على اسعار الوقود فإن سعر البنزين 80 و 92 مازال مدعما من قبل الدولة بما يتراوح بين 3 و 4 جنيهات للتر. وربطت شعبة المواد البترولية عودة الطوابير أمام محطات توزيع الوقود بزيادة الطلب على بنزين 80 بنسبة 40 في المئة من إجمالي الاستهلاك اليومي، فضلا عن عدم كفاية الكميات التي يتم ضخها قياسا على تزايد الاستهلاك يوميا.

وأوضحت الشعبة ان تزايد الطوابير امام المحطات ناتج عن تزايد الطلب على بنزين 80 على حساب بنزين 92 حتى من جانب أصحاب السيارات الحديثة نظرا للفارق الكبير بين سعرهما، الأمر الذي تسبب في زيادة في معدلات الطلب على بنزين 80.

«مدى» للاتصالات تقيم غبقة لموظفيها والموزعين المعتمدين

جانب من الغبقة

وسط أجواء رمضانية، اقامت شركة مدى للإتصالات غبقة على شرف موظفيها وموزعيها المعتمدين في فندق الريجنسي، وذلك إيمانا منها باهمية تعزيز الروابط بين موظفي الشركة، وحرصا منها على إضفاء جو اسري على علاقة الشركة بموظفيها.

وقد عبرت إدارة الشركة عن سعادتها بهذا الجمع، مؤكدة على أن النجاح الذي تحظى به الشركة، والذي يأتي نتاج مجهود موظفيها وتفانيهم، ولهذا لا تدخر الشركة وسعا في تقديم الدعم لهم في كل المناسبات، وذلك إيمانا منها بأهمية العنصر البشري في تحقيق النجاح المستمر لأي شركة او مؤسسة.

واقيم الحفل بحضور موظفي الشركة والشركاء المعتمدين، واشتمل على نشاطات اجتماعية تم من خلالها تعزيز التواصل بين الموظفين. ويأتي هذا التقليد السنوي الذي تنظمه الشركة كجزء من النشاطات والمساهمات التي تقوم بها لموظفيها، وذلك إيمانا من إدارة الشركة بأهمية تعزيز التواصل مع موظفيها بمناسبة الشهر الفضيل وحرصا من الإدارة على توثيق الروابط الاجتماعية فيما بينهم.

هذا وتحرص شركة مدى للإتصالات على تنفيذ البرامج التي تسهم في تهيئة البيئة المناسبة للعمل، تحقيقا لروح الأسرة الواحدة وفريق العمل الواحد، باعتبار أن جمعة الغبقة تعد فرصة عظيمة لتبادل التهاني بالشهر الفضيل وسط أجواء اخوية.

الجزائر تعلن استثمار 42 مليار دولار لرفع إنتاج النفط والغاز خلال 5 سنوات

أعلنت وزارة الطاقة الجزائرية أنها تعتزم استثمار 42 مليار دولار امريكي خلال السنوات الخمس المقبلة بهدف رفع انتاج النفط والغاز الى 225 طن موازي للنفط من المحروقات في عام 2018.

وقالت الوزارة في تقرير ان الشركة الجزائرية للمحروقات «سوناطراك» إن المخصصات ستوجه لزيادة نشاط الإنتاج والبحث والتنقيب بهدف توسيع الاحتياطي وتطوير القدرات الانتاجية.

وأضاف التقرير أن الشركة تتطلع الى انعاش انتاجها من المحروقات في عام 2018 بعد تسجيلها تراجعا في عام 2010 حسب التوقعات التي كشفت عنها الشركة مؤخرا موضحة ان هذا سيتم عن طريق دخول عدة مشاريع نفطية وغازية حيز التنفيذ مع تسديل معدلات انتاج مماثلة لما قبل عام 2010.

وذكر التقرير انه في عام 2008 بلغ انتاج «سوناطراك» 232 طنا موازيا للبترول من المحروقات في حين سجل تراجعا في 2010 الى 214 طنا موازيا للبترول و205,8 طن موازي للبترول في 2011 في حين بلغ انتاج الشركة 194,5 طن موازي للبترول في 2012.

وبشأن انتاج الغاز الطبيعي قال التقرير إن شركة «سوناطراك» تتطلع الى تحقيق عمليات استرجاع تقدر بنحو 400 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي من حقل «حاسي الرمل» في أقصى جنوبي العاصمة الجزائرية.

وفيما يتعلق بالسنوات الخمس المقبلة تتوقع الشركة دخول حقول «تيفنهرت» بولاية الميزي في الجنوب الجزائري وقدرته 24 مليون متر مكعب يوميا حيز الخدمة وكذلك حاسي بن حامو وحاسي مينا وقدرتهما 21 مليون متر مكعب يوميا وحقل تنوات بادرار وقدرته 12 مليون متر مكعب يوميا ورقان وقدرته 12 مليون متر مكعب يوميا وكذا مشروع تيميمون الذي تصل طاقته الانتاجية إلى خمسة ملايين متر مكعب يوميا.

البحر: الخليجية لحفظ الأوراق المالية «الأفضل» في الشرق الأوسط

أعلنت الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية «جي سي سي –الكويت» – بأنها قد حصلت على جائزة «وورلد فاينانس 100 » كافضل امين حفظ ومراقب استثمار – فئة الشرق الأوسط من قبل «وورلد فاينانس – المملكة المتحدة».

وقد تم الإعلان عن الترشيح للجائزة في حفل اقيم في بورصة لندن مؤخراً.

وتحتفل «وورلد فاينانس 100» بهؤلاء الذين وصلوا إلى قمة الإنجاز عبر تنوع واسع في المجالات ذات الخبرة، فضلا عن المؤسسات، والأفراد الذين اتخذوا طريقا قدما في إدارة صناعاتهم للأمام. كل عام تجمع «وورلد فاينانس 100» قائمة مكونة من 100 فرد، وشركة – ليس وفقا لأرقام نمو رأس المال مثل « اف تي اس إي 350 أو ديلويت فاست 500 على التوالي»، ولكن بناءا على الإمتياز في مجالهم.

بعد الحفل في بورصة لندن، تحدث إلى الإعلام أحمد محمد البحر، العضو المنتدب في الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية وهو الذي تسلم الجائزة بالنيابة عن الشركة، وقال بأن قرار الإدارة ان تكون الشركة مصدر خدمات مالية مساندة ذات جودة عالية وفعالة من حيث التكلفة في مجال امين الحفظ و مراقب الإستثمار و حفظ سجلات المساهمين «وكالة تحويل» كاعمال اساسية للشركة لتوفير متطلبات كلا من العملاء، ومدراء الصناديق في الكويت، ومناطق الخليج العربي، والشرق الأوسط وشمال افريقيا.

قد اشار البحر ايضا الى اهمية استثمار تكنولوجيا المعلومات للشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية واعمال امانة الحفظ و مراقبة الإستثمار ككل، معتقدا بان التقدم التكنولوجي يعتبر ذو أهمية خاصة في تحقيق افضل الخدمات الممكنة. «ويجري حاليا تجديد بنية تكنولوجيا المعلومات لدينا بشكل كلي، وتحديثها إلى مستوى التقنية التكنولوجية المتقدمة، حيث انه في الشهور القادمة، سوف تكون المعلومات في متناول العملاء عند طلبهم لذلك.»